الفصل الخامس

متابعة الأخبار والبرامج الإخبارية في مصر

حمزة محمود وباري جونتر

سيصف هذا الفصل النُّظُم الإعلامية وتطوُّرها في مصر، وعلاقتها بالنظم السياسية القائمة، وعندما خضعت للرقابة الحكومية الكاملة، سمح بمنافذ الإعلام المستقلة لهذا، سيجيب هذا الفصل عن سؤالين، هما: ما طبيعة هذا التغيرات فيما يتعلق بالمشهد الإعلامي العام؟ وما التحديات التي تمثلها وسائل الإعلام الحديثة والقديمة فيما يتعلق بالحكومة؟ وسوف نستقصي الوضع الذي وصلت إليه وسائل الإعلام المصرية، لمعرفة إن كان التوسع في خدمات الأخبار قد أدَّى إلى برامج أكثر تنوعًا أم لا. وسيستعرض الفصل البحوث الحديثة التي تناولت العلاقات بين مختلف أنماط استهلاك الأخبار، والبرامج الإخبارية العامة. مما لا شك فيه أن وسائل الإعلام المصرية قد مرَّت بتغيرات مهمة في السنوات الأخيرة، فقد تحوَّل المشهد الإعلامي في مرحلة ما بعد عام 2000م من أسلوب الرقابة الشمولي إلى مرحلة أكثر ليبرالية.

تقول نائلة حمدي (Hamdi, 2008): إن النظام المصري يطبِّق سياسة (الجزرة والعصا) في السيطرة على وسائل الإعلام، فما يكرهه النظام يعاقِب عليه، وما يحبه يكافئ عليه، في بداية التسعينيات من القرن الماضي، ولتأكيد دورها الريادي في الميدان الإعلامي بوصفها لاعبًا سياسيًّا رئيسًا في العالم العربي، أدخلت مصر تقنية

البث الفضائي المباشر إلى المنطقة للمرة الأولى. وتبعت ذلك خصخصة وسائل الإعلام، وتأسيس القنوات التلفازية الخاصة، وزيادة صُحُف المعارضة الخاصة، وإدخال الإنترنت، وما رافق ذلك من تدفُّق للمعلومات (Hamdy & Khamis, 2008).

مثَّل تأسيس قنوات تلفازية فضائية تحولًا كبيرًا من النموذج الإعلامي الأحادي الخاضع للسيطرة الحكومية وملكيتها، إلى نموذج متعدد ومتنوع. ونتيجة لذلك، انتقل الإعلام المصري من الملكية الرسمية الكاملة، و«السيطرة الحكومية القاسية، إلى الملكية الخاصة، أو الملكية الفردية أو الحزبية» (Abdulla, 2006 ; Amin, 2002 ; Khamis, 2008; Rugh, 2004, Zayani, 2008). تَرافَق هذا التحول مع تغييرات عدة في المجال القانوني، ومع أن بعض الباحثين يقولون إن الإعلام المصري يمر الآن بمرحلة التحول من نظام تسلطي إلى نظام أكثر ليبرالية، إلا أن باحثين آخرين يقولون إن هذا الإعلام لم يصل إلى مرحلة التحول بعد (Iskandar, 2006; Mellor, 2005). مهما يكن الأمر، فإن المشهد الإعلامي المصري قد شهد تغييرًا كبيرًا، ويمكن وصْف مرحلة التحول هذه بمرحلة الإصلاح السياسي. نتيجة لذلك، فإن هذا التحول يشير إلى استعداد النظام المصري لقبول النقد، ووجهات النظر البديلة. وربما يكون من أبرز ملامح هذه المرحلة حركة التعبير غير المسبوقة التي أدَّت إلى ظهور جيل جديد من الصحافيين، الذين يمارسون حرية صحافية وينتقدون السياسات الحكومية.

مع الأخذ بهذا في الحسبان، فإن الجزء الأول من هذا الفصل يبحث تطوُّر مؤسسات الإعلام المصرية (الصحافة، والإذاعة، والتلفاز، والإعلام الحديث)، بينما يناقش الجزء الثاني العلاقة بين النظام السياسي والمؤسسات الإعلامية، بما في ذلك كيفية رقابة النظام على هذه المؤسسات وتشغيلها.

تطوُّر المؤسسات الإعلامية في مصر

الصحافة المصرية

ظهرت الصحافة المصرية، مثل غيرها من صحافة الدول العربية الأخرى، في عهد الحكم الاستعماري الأجنبي، ونُشِرت أول صحيفة زمن الاحتلال الفرنسي في أغسطس 1798م. منذ البدايات، كانت الصُّحُف أدوات تواصُل ضرورية؛ نظرًا إلى تأثيرها القوي في نظر القادة في نشْر الأفكار السياسية والاجتماعية؛ ولهذا السبب، كانت الصُّحُف الأولى حكومية وليست خاصة.

أسس نابليون بونابرت صحيفة كوريه دو ليجيبت Courier d' Egypt، وكانت أول صحيفة تصدر في مصر، وكانت تنشر الأخبار السياسية التي تخدم المصالح الفرنسية، وتتألف من أربع صفحات، وتَصدُر كل أربعة أيام (Rugh, 2004). في عام 1828م، أصدر محمد علي[1] **الوقائع المصرية**، وكانت أول صحيفة مصرية، وتبعتها الصحيفة الأكثر شعبية **وادي النيل** عام 1867م، وبحسب سونيا دبوس، فإن:

«تاريخ الصحافة المصرية هو تاريخ مصر، وقد انعكس كل حَدَث أو إصلاح سياسي على الصحافة. وكانت الصحافة المصرية أول صوت يدعو إلى الاستقلال، ويُطالب بتعليم الجماهير، ويقدِّم الفِكْر والأفكار الغربية». (Dabbous, 1994).

بما أن الصحافة المصرية ظلت مرتبطة بالقضايا السياسية دائمًا، فقد مرت بسلسلة من القوانين، التي صدر أولها في 26 نوفمبر 1881، وبحسب هذا القانون، فإن إصدار الصُّحُف من حق أي شخص بشرط الحصول على ترخيص من الحكومة، لكن هذا القانون أعطى الحكومة الحق في إغلاق أي صحيفة أو مصادرتها؛ لانتهاكها النظام العام، أو الإساءة إلى الدين والأخلاق. وفي 27 فبراير 1936، صدر قانون دور النشر والطباعة رقم 1936/20. في وعام 1941، تأسست أول نقابة للصحافيين المصريين. تحت الاحتلال الإنجليزي عام 1882، أصبحت الصُّحُف المصرية أكثر شعبية، فأصدر

مصطفى كمال صحيفة **اللواء** عام 1900م، وتبعتها صحيفتا **المؤيد** والجريدة. في السنوات من 1923–1939م، تمتعت الصحافة المصرية بحُرية كبيرة. ومع بداية الحرب العالمية الثانية، أُعيد فرْض قانون الطوارئ، ما أدى إلى توقُّف صُحُف كثيرة. وبعد ثورة يونيو 1952، اتخذت الحكومة إجراءات كثيرة لتوحيد الصحافة مع الثورة، التي كان برنامجها السياسي يتعارض مع مبادئ الديموقراطية الأساسية، وقد استخدم الرئيس جمال عبدالناصر سياسة القبضة الحديدية في التعامل مع خصومه، فأغلق صحفًا كثيرة كانت تصدر قبل الثورة، كما فرضت الحكومة غرامات مالية باهظة على الصحافيين، وسُجِن كثيرون منهم (Khamis, 2008).

في عام 1960، جرى تأميم الصحافة بناء على قانون تنظيم الصحافة (1960/156)، فأصبح الاتحاد العربي الاشتراكي المالك لهذه الصُّحُف والمسيطر عليها، ولم يكن يَسمح بصدور أي صحيفة من دون إذْن هذا التنظيم، الذي أُعطي سلطة ترخيص المؤسسات الصحافية، وكان الدور الرئيس للصحافة المصرية في تلك المرحلة هو حشْد الرأي العام خلف فِكْر الثورة. لذا؛ يمكن وصْف الصحافة آنذاك بأنها صحافة تعبئة، ولم يكن يُسمَح للصحافة بانتقاد سياسات الحكومة الوطنية، أو القومية العربية، أو الهوية العربية، أو دعْم حركات التحرر حول العالم.

عندما تولَّى محمد أنور السادات السلطة بعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر، دخلت الصحافة المصرية مرحلة جديدة؛ حيث ألغى النظام الجديد الرقابة المباشرة (مع الإبقاء على سيطرة الحكومة على الصُّحُف)، وسمح بالتعددية الحزبية. وفي عام 1980م، صدر قانون ينظم المؤسسات الصحافية، وأعطاها استقلالية عن الحكومة (القانون 1980/148). وأكد القانون أن الصحافة «سلطة شعبية تمارس رسالتها بحُرية مسؤولة في خدمة المجتمع».

وأعطى القانونُ الحقَّ للأحزاب السياسية بإصدار صُحُفها الخاصة، وتمتع الصحافيون في نظام السادات بحُرية الكتابة عن أي شيء ما داموا قد التزموا بالسياسة الرسمية، ولكن على الرغم من أن النظام السياسي دَعَم أحزاب المعارضة، واتخذ موقفًا أكثر انفتاحًا تجاه الصحافة، إلا أنه اتخذ موقفًا عقائديًّا حازمًا في علاقة النظام بالصحافة، فقد فشل في توفير بيئة ديموقراطية تستطيع الأحزاب السياسية والصُّحُف التابعة لها العمل من خلالها. بعد اغتيال السادات في 6 أكتوبر 1981، أصبح محمد حسني مبارك رئيسًا للبلاد، وشهد عهده أحداثًا مهمة كثيرة أثَّرت في المشهد الإعلامي، وهذا ما يتطلب اهتمامًا أكبر، ووضعها في سياق الصورة الأوسع للتغيرات في المشهد الإعلامي العربي في مرحلة ما بعد تسعينيات القرن الماضي عمومًا.

نظام الصحافة والسلطة السياسية

يرى بعض المحللين أن نظام الإعلام الجماهيري في الدول الوطنية المستقلة هو نتاج وانعكاس لشخصية النظام السياسي الموجود فيها. ويرى وينر سيفرين وجيمس تانكارد (Severin & Tankard, 1992: 285) أن القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية تؤثر مباشرة في المحتوى الإعلامي، وكذلك ملكية وسائل الإعلام، والرقابة التي بدورها تحدد أثر وسائل الإعلام. ويقول بسيوني حمادة: إن الصحافة في الشرق الأوسط هي نتاج مكوّنين أساسيين: الاستعمار، وما بعد الاستقلال. وقد تأثرت وسائل الإعلام في مصر بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت طوال الستين عامًا الماضية. وقد ظلت وسائل الإعلام في مرحلة ما بعد الاستقلال تحت السيطرة المباشرة للنُّظُم السياسية كلها، لكن هذه السيطرة اختلفت من نظام إلى آخر.

نُظُم الصحافة قبل ثورة يوليو 1952

زاد الوضع السياسي قبل ثورة 23 يوليو 1952 من تأثير الصحافة المصرية؛ لأن الهدف القومي الكبير لنيل الاستقلال من الاحتلال البريطاني وحَّد معظم المصريين؛ لذا بدا أن كل أنواع الصحافة (الحزبية والخاصة) كانت متفقة على العمل لتحقيق هذا الهدف (Hopez, 1990). وبعد حشْد الصحافة وراء هدف التحرير، أصبحت صوتًا قويًّا مثَّل ثورة يوليو، ويعود السبب إلى غياب نظام إذاعي فاعل.

قبل الثورة، وفي أثناء مرحلة التعددية الحزبية الأولى (الحزب الوطني وحزب الأمة وحزب الإصلاح) (1907–1914)، والتعددية الثانية (1922–1953)، كانت العلاقة قوية بين الصحافة والأحزاب السياسية (Wigida, 1988)، وشهدت هذه المرحلة تَشكُّل بيئة إعلامية مُسيَّسة، وارتفاع الحِس الوطني بين الصحافيين المحترفين والجماهير. ومع تشكيل الأحزاب السياسية نتيجة لدور الصحافة **البارز** – الحزب الوطني من خلال صحيفة **اللواء**، وحزب الأمة من خلال صحيفة **الجريدة**، وحزب الإصلاح من خلال صحيفة **المؤيد** – استفادت الصحافة المصرية من وجود هذه الأحزاب، وتَميَّزت بعلاقات تعاون متبادل (Abu–Zeid, 1977 , 2000).

الصحافة في عهد عبدالناصر (1952–1970)

وَضَع نظام عبدالناصر القضاء على احتكار الأحزاب السياسية من بين أهم أولوياته، فأقدم على حل الأحزاب السياسية كلها (Vatikiotis, 1991). وفي عام 1956، شكَّل النظام حزبًا وحيدًا – الاتحاد الاشتراكي – هدفه تحقيق أهداف ثورة يوليو، وتشجيع جهود بناء الدولة سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، حيث كان هذا الحزب يحدد الخطوط الرئيسة للنظام الجديد، كان حزبًا ديموقراطيًّا واشتراكيًّا وتعاونيًّا. وقد حشَد النظام وسائل الإعلام المصرية كلها لنشر أفكاره؛ لذا أصبح دور المؤسسات الإعلامية، بعد

تأميمها، خدمة الرئيس والحكومة. وأعاد النظام فرْض الرقابة على الصُّحُف بعد رفعه مدة قصيرة (Amin & Napoli, 2000 : 179). في دراسته المهمة والشاملة بعنوان **وظيفة الصحافة في المجتمع العربي** The Functions of the Arab Press in the Arab Society، صنف ويليام رو (W. Rugh, 1987, 2004) الصحافة المصرية ضمن صحافة التعبئة، وقد يكون هذا التصنيف صحيحًا في عهد عبدالناصر من خلال رؤيته أن الصحافة كانت أداة مهمة في حشد الدعم الجماهيري للبرامج السياسية، لكن هذا التصنيف لم يعد ملائمًا في الوقت الحالي. ومع أن دراسته اشتملت على وصْف شامل لوسائل الإعلام العربية، فإن بعض الباحثين انتقدوا دراسة رو، وقال بسيوني حمادة: إن هذه الدراسة تضمنت عموميات لا تعكس تنوُّع الإعلام العربي وتعقيداته، وبخاصة ما يتعلق بالرأي العام. وعن ذلك يقول فيصل إدريس:

«تسمح الحكومة المصرية هذه الأيام ببعض التعددية السياسية والصحافية. والمثقفون المصريون يسمون الصحافة المملوكة للحكومة الصحافة القومية، ويسمون بقية الصُّحُف المعارضة والمتنوعة، صحافة المعارضة».

وانتقد ماكفيل (McPhail, 2006) تصنيف رو، وقال إنه يصعب: «تصنيف الصحافة في الدول المختلفة ذات النُّظُم الاجتماعية المتعددة إلى أربع فئات: صحافة التعبئة، والصحافة الموالية، والصحافة الانتقامية، والصحافة التعددية». وأخذ ماكفيل على رو تركيزه على متغير واحد فقط هو «العلاقة بالحكومة، وليس أنواع الأخبار، والافتتاحيات، والتعليقات».

ومع بداية ثورة يوليو 1952، أدركت السلطة السياسية الأهمية القصوى للصحافة، فأصدرت القانون رقم 156/1960 لتنظيم الصُّحُف وتأميمها. ولهذا، انتقلت ملكية صُحُف **دار اليوم، ودار أخبار اليوم، ودار روز اليوسف، ودار الهلال** إلى الاتحاد الاشتراكي،

ونتيجة لهذا التأميم، وقعت الصحافة ضحية البيروقراطية، وأصبحت أداة في يد النظام السياسي؛ لتبرير إجراءات الحكومة، ودعمها (Hafez, 1990).

الصحافة في حكم السادات (1970-1981)

استنتج هوبوود (Hopwood, 1982) أن أنور السادات كان أكثر انفتاحًا من عبدالناصر؛ لأنه زعم أنه لن يخفي أسرارًا عن الشعب، وسوف يعطيهم دورًا أكبر في الحكومة.

لذا غيَّر معظم الأشياء، باستثناء الرئاسة، وبدلًا من مراكز القوى، حاول إنشاء مؤسسات شعبية، منها: مجلس الشعب، ونظام التعددية الصحافية والحزبية، على الرغم من أن النظام ظل أحادي الحزب، وهو حزب الوسط الذي كان مجرد امتداد لشخصية السادات. ويقول حسين أمين (Amin, 2006): «نظريًّا، لقد تبنَّى نظام السادات سياسة انفتاحية تجاه الصحافة، أما عمليًّا فكانت هذه السياسة متناقضة».

شهدت رئاسة السادات توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية مختلفة تمامًا عن التي كانت سائدة في المرحلة السابقة، فقد سمح بنظام التعددية الحزبية بحسب قانون الأحزاب لعام 1977، ما أدَّى إلى تشكيل ثلاثة أحزاب سُمِح لها بإصدار صُحُفها الخاصة.

على الرغم من وجود بعض التناقض فيما يتعلق بالعلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية، إلا أن السادات أنهى الجدل عندما أعلن أن الصحافة عليها أن تلتزم بالتعليمات الحكومية، ومع أن التعددية السياسية كانت واقعًا في ذلك الوقت، فإن السلطة السياسية فرضت قيودًا تنظيمية على الصحافة بإعلان المجلس الأعلى للصحافة (11 مارس 1975) لوضع ميثاق شرف للصحافة، وقوانين تنظيمية تفرض على المؤسسات الصحافية دعْم السلطة السياسية. وحدث في عام 1980 أن قانون سلطة الصحافة رقم

148 نقل ملكية الصُّحُف القومية من الاتحاد الاشتراكي إلى الحكومة؛ ليستطيع مجلس الشورى فرْض مزيد من الرقابة على الصُّحُف، وقد منع هذا القانون الأفراد من امتلاك الصُّحُف، واشترط أن تصدر الصُّحُف من قِبَل الشخصيات الاعتبارية الخاصة، فيما عدا الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات فتتخذ شكل تعاونيات أو شركات مساهمة. ومع أن السادات فتح الباب لتشكيل الأحزاب السياسية، (وأعطاها الحق في إصدار الصُّحُف)، وأنهى الرقابة نظريًّا، فإن السيطرة الحكومية على وسائل الإعلام لم تنتهِ (Amin & Napoli, 2000). وحظيت الصحافة في عهد حسني مبارك بحُرية أكبر مما كان عليه الحال في عهد الرئيسين اللذين سبقاه؛ ولذا فقد تمتعت هذه الصحافة بحُرية أكبر من غالبية دول العالم الثالث.

يضاف إلى ذلك أن مبارك سمح لصحف المعارضة بانتقاد الحكومة، ففي عام 2004، صدرت صحيفة **المصري اليوم**، وكانت واحدة من أنجح الصُّحُف الخاصة، فأخذت تنتقد النظام، وتنشر تقارير استقصائية ضد النظام الحاكم[1]. وتَرافَق صدور هذه الصحيفة مع صدور عدة صُحُف مستقلة ومعارضة، منها: **البديل، والدستور، والأسبوع، ونهضة مصر، والفجر، وصوت الأمة، واليوم السابع**. وقد عبَّرت هذه الصُّحُف عن وجهات نظر مختلفة، لكن بعضها، ومنها: **الفجر، وصوت الأمة، والدستور**، تَخطَّت الخطوط الحمراء، وانتقدت الرئيس شخصيًّا (Khamis, 2008)، كما ساعدت على إيجاد بيئة صحافية أكثر تنافسية وأكثر ارتقاءً بحُرية الصحافة.

على أي حال، فإن تطوُّر علاقة النظام السياسي بالصحافة لا يضمن تحوُّل الصحافة إلى سلطة قوية تؤثر في صُنْع القرار السياسي. ويضاف إلى ذلك أن الحكومة في مصر، مثلما هو الحال في الدول العربية الأخرى، هي التي تحدد برامج

(1) أعلنت هذه الصحيفة نيتها التوقف عن الصدور الورقي نهاية عام 2015، وتحولها إلى صحيفة إلكترونية بعد مرورها بمتاعب مالية، واستغنائها عن معظم العاملين فيها. المترجم.

الصحافة. وعن ذلك يقول حسين أمين: «تاريخيًّا، ظلت الحكومات هي التي تضع برامج وسائل الإعلام، وقد استخدمت الإذاعات والتلفاز أدوات للترويج لبرامج الحكومات السياسية والدينية والثقافية والاقتصادية، ومراقبة ما يتلقاه المصريون وما يسمعونه ويشاهدونه». (Amin, 2002:126). ومع أن الدستور المصري ينص على حرية التعبير والصحافة، ويؤكد أن الصحافة ستمارس رسالتها بحُرية واستقلالية؛ إذ جاء في المادة الثالثة: تؤدي الصحافة رسالتها بحُرية وباستقلال، وتستهدف تهيئة المناخ الحُر لنمو المجتمع وارتقائه بالمعرفة المستنيرة، وبالإسهام في الاهتداء إلى الحلول الأفضل في كل ما يتعلق بمصالح الوطن وصالح المواطنين[2]، إلا أن نظام مبارك وضع، عمليًّا، قيودًا كثيرة على هذه الحريات، كما تشير إلى ذلك ناعومي ساكر:

«لقد أعاد القانون رقم 40 لعام 1977 العمل بحُرية الأحزاب السياسية، والسماح بإصدار الحزبية، ولكن تحت الرقابة المشددة. ومهما كانت النوايا والأهداف، وحتى بعد السماح بصدور ما يسمى الصُّحُف المستقلة في منتصف تسعينيات القرن العشرين، فإن الازدواجية استمرت بين الصُّحُف المملوكة للحكومة من جهة، وصحافة المعارضة من جهة أخرى، ومع ذلك كان الصحافيون من المعسكرين يعملون في ظل قيود مشددة، وكان العاملون في الصُّحُف غير الحكومية لا يحظون بفرصة الوصول إلى المصادر أو التمثيل المتساوي في نقابة الصحافيين المصريين. أما الصحافيون العاملون في الأجهزة الحكومية، فكانوا يعملون وفقًا لبرنامج مُعَد سلفًا، لا يتطلب أيَّ جهد يُذكَر في جمْع الأخبار» (Naomi Sakr, 2007). يضاف إلى ذلك أن قانون الصحافة وقانون النشر وقانون العقوبات وقوانين القذف والتشهير وحالة الطوارئ كانت تَحُد من حرية التعبير. وقد وُجِّهت لكثير من الصحافيين تُهَم تحمل أحكامًا بالسجن؛ لذا عارض الصحافيون قانون الصحافة الجديد الذي أقرَّه مجلس الشعب في يوليو 2006، وتظاهر ضده عدد من الصحافيين وقادة المعارضة. وكما أشار حسين أمين: «نظريًّا، لم توجد رقابة على

الصُّحُف، لكن الرقابة كانت – في الحقيقة – تتغلغل في كل جوانب التعبير في مصر – ليس الصحافة فقط، بل الإذاعة والمسرح والأفلام والمجلات والكتب».

في عام 2007، حُكم على خمسة من رؤساء تحرير الصُّحُف المستقلة والمعارضة بالسجن من سنة إلى سنتين؛ لانتقادهم الرئيس مبارك ورئيس وزرائه. وقد اتُّهِم إبراهيم عيسى (رئيس تحرير صحيفة **الدستور**) بتعريض الأمن الوطني للخطر، وحُكِم عليه عام 2008 بالسجن ستة أشهر لكتابته سلسلة من المقالات عن الوضع الصحي للرئيس مبارك (Black, 2007). إضافة إلى ذلك، صدرت أحكام بحق عادل حمودة، رئيس تحرير صحيفة **الفجر**، وعبدالحليم قنديل رئيس تحرير **صوت الأمة**، ووائل الإبراشي؛ لإهانتهم الرئيس.

كما ذكرنا في مكان سابق من هذا الفصل، فإن النظام السياسي في مصر كان يُمسِك بأدوات كثيرة؛ للحد من حرية الصحافة، ومنها: المجلس الأعلى للصحافة، الذي يملك الصُّحُف الحكومية، ويُصدِر تراخيص إصدار الصُّحُف المعارضة والخاصة. ونظرًا إلى صعوبات الحصول على التراخيص، اضطر عدد من الناشرين إلى الحصول على تراخيص من خارج البلاد، مثل قبرص، بشرط موافقة وزارة الإعلام، لكن قسم الرقابة يملك سلطة منْع مثل هذه الصُّحُف. يضاف إلى ذلك أن سيطرة النظام على الصحافة القومية وصلت إلى حد تعيين الرئيس رؤساء تحرير هذه الصُّحُف، كما تحتكر الحكومة طباعة الصُّحُف وتوزيعها، ومنها صُحُف المعارضة، ما يسمح للحكومة بالحد من انتشار هذه الصُّحُف. وعلى الرغم من مظاهر التغيير، واصل نظام مبارك استخدام أدوات متعددة؛ للحد من حرية المعارضة في التعبير عن آرائها، فقد استخدم قانون العيب، وقانون الطوارئ، مثلًا؛ للحد من آراء المعارضة وتقييدها (Elma sry, 2011).

على الرغم من وجود هذه العقبات والقيود لكبت حرية التعبير، إلا أن هذا لا يمنع من القول إن الصحافيين المصريين أخذوا يشعرون في السنوات الأربع في نهاية حكم

حسني مبارك، بالحرية في انتقاد النظام ورموزه بصراحة. وهذه الحرية المكتشفة، كما أكدها بلاك (Black, 2007): «تسارعت بالتزامن مع مشروع الليبرالية السياسية، ورفْع القيود عن الأنشطة السياسية، التي بدأت مع تنامي موجة الغضب الشعبي ضد غزو الولايات المتحدة للعراق».

أهمية الصُّحُف المصرية بين وسائل الإعلام الأخرى

تُعدُّ الصحافة المصرية الأكثر تطورًا في العالم العربي. ففي الماضي، كانت الصحافة المصرية تتجنب انتقاد الحكومات. أما اليوم، فقد أصبح الصحافيون يتمتعون بمساحة واسعة من الحرية في التعبير عن آرائهم من دون الخوف من السجن أو التعنيف (Lahlali, 2001). لهذا، فإن الصُّحُف المصرية تتمتع بقدرة كبيرة على التأثير في تشكيل الرأي العام، وسيتناول الجزء اللاحق أهمية الصُّحُف المصرية، إلى جانب الصحافة الإلكترونية من خلال العوامل الآتية:

1. تتميز الصُّحُف المصرية عن غيرها من وسائل الإعلام الأخرى بقدرتها على اجتذاب جمهور كبير من القُرّاء من بين النخبة، وطبقة المثقفين، وقادة الرأي في المجتمع. أما وسائل الإعلام الأخرى فتعتمد كثيرًا على الطبقة الشعبية، وهي في غالبيتها طبقة أمية وغير مثقفة. وتتمتع الفئة التي تقرأ الصُّحُف بقدرتها على التعبير عن آرائها بأسلوب قوي يُمكِّنها من التأثير في تفكير ومفاهيم القراء الأقل تعليمًا (Mohammed, 2008).
2. أصبحت التعددية الإعلامية في مصر أكثر تأثيرًا في الوقت الحالي، وأكثر حيوية وتفضيلًا من الصحافة الإلكترونية، وفي الوقت الذي لا تزال تخضع فيه الصحافة الإلكترونية لرقابة حكومية مشددة، أصبحت الصُّحُف أكثر انفتاحًا نسبيًّا، ما يسمح لأحزاب المعارضة والأفراد بالتعبير عن آراء ومواقف مخالفة للسياسات الحكومية.

3. من المعروف أن الصحافة الإلكترونية (الإذاعة والتلفاز) في مصر ومعظم الدول العربية تخضع لرقابة الحكومات، وبخاصة بعد الثورة المصرية عام 1952. وكما ذكرنا سابقًا، فقد اهتمت الثورة بوسائل الإعلام المصرية، بما في ذلك الإلكترونية منها (انظر Amin, 1998 ; Amin and Boyd, 1993; Amin and Napoli, 1997; Rugh, 2004). ومع ذلك، لم تنجح المحاولات التي جَرَت في السنوات الأخيرة بالسماح بمحطات التلفاز الخاصة في تغيير البيئة الإعلامية من حيث التعددية، فقد ظلت محطتا **دريم والمحور**، مثلًا، المملوكتان من رجال أعمال[3] من أقوى المحطات المؤيدة للحزب الحاكم؛ لذا فهما لا تسمحان بالآراء المعارضة للسياسات الحكومية، ويضاف إلى ذلك أنهما تخصصان معظم ساعات البث للبرامج الترفيهية، ومنها: الأفلام، والأغاني، والإعلانات،[4] كما أن برامجهما غير متاحة للجمهور لفك التشفير، وهو ما لا يستطيع الناس العاديون شراءه نظرًا إلى الوضع الاقتصادي الصعب في البلاد.

4. مع أن القانون يسمح لأحزاب المعارضة بإصدار صُحُف خاصة بها، إلا أنه يحظر عليها امتلاك محطات تلفازية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من أن النظام المصري يسمح للصحافة عمومًا بممارسة حرية أكبر من الصحافة الإلكترونية، فإن النظام الإذاعي لا يزال يخضع لرقابة حكومية قاسية. وكان النظام قد بدأ في تطبيق خطة لتحرير الصحافة الإلكترونية من المركزية، من خلال السماح بافتتاح محطات إذاعة وتلفاز محلية، «لكن النظام الإعلامي لا يزال تحت الرقابة الرسمية المباشرة، ويعمل على طريقة إعلام التعبئة، الذي ينظر إلى الإذاعة على أنها وسيلة للترويج الاقتصادي والسياسي» (Rugh, 1989). هذا الوضع يجعل الوصول إلى الصُّحُف أكثر سهولة من الإعلام الإلكتروني، وعليه تكون أداة أكثر أهمية للتواصل السياسي مع القطاع السكاني الأوسع.

يعود تاريخ إصدار الصُّحُف في مصر إلى عام 1798م، قبل تشكيل الأحزاب السياسية بوقت طويل. مثلًا، أصدر مصطفى كامل، أحد أشهر الزعماء الوطنيين الداعين إلى تحرير مصر من الاحتلال البريطاني، صحيفة **اللواء**، واستخدمها في عمله. تبع ذلك إنشاء الحزب الوطني الديموقراطي (محمد شومان، 2002). وكما ذكرنا سابقًا، فقد أدَّت الصحافة المصرية دورًا مهمًّا في استقلال مصر عن الاحتلال البريطاني. ويقول صلاح الدين حافظ: إن الصحافة المصرية كافة (الحزبية والخاصة) اتفقت من أجل العمل على تحقيق ذلك الهدف، ونظرًا إلى عدم وجود إذاعة مؤثرة قبل ثورة يوليو 1952 وحتى بعدها، فقد كانت الصحافة صوتًا سياسيًّا قويًّا.

وضْع الصحافة المصرية تحت حُكم المجلس العسكري

تَسلَّم المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحُكْم بعد تنازُل الرئيس مبارك في 11 فبراير 2011، وأكَّد المجلس في الأيام الأولى لتَسلُّمه الحكم حاجة مصر إلى الديموقراطية والصحافة الحُرَّة. وكان موقف المجلس في البداية متسامحًا تجاه الصحافة، التي منحها هامشًا من حرية التعبير، وسمح بالتعددية في المجالات السياسية والإعلامية، ومن ذلك السماح لجماعة الإخوان المسلمين بالمشاركة في الحياة السياسية، واعترف بها بصفتها حزبًا سياسيًّا.

وعلى الرغم من أن المشهد الإعلامي بدا إيجابيًّا في الظاهر، فإن المجلس أخذ بالتدريج يفرض قيودًا على حرية التعبير بعد ارتفاع وتيرة النقد، ما أدَّى إلى تحويل عدد من المدونين والصحافيين إلى المحاكم العسكرية في سبتمبر 2011؛ لانتقادهم أداء المجلس، ومنهم: حسام الحملاوي، وريم ماجد، ونبيل شرف الدين، وسُجِن المُدوّن مايكل نبيل ثلاث سنوات؛ لانتقاده عدم شفافية المجلس في اتخاذ القرارات.

وفي 28 أكتوبر 2011، مَثُل محمود الضبع من صحيفة **صوت الأمة** الأسبوعية المستقلة أمام الادعاء العام العسكري بعد انتقاده أحد أعضاء المجلس (www.almasryalyoum.com/en/node/retrieved, 28 October 2011)، وكما مُدّد العمل بقانون الطوارىء الذي يقضي بسجن الصحافي المتهم بترويج أخبار مسيئة للرئيس أو رؤساء الدول مدة تصل إلى خمس سنوات. ويُعطي القانونُ الرئيسَ الحقَّ في تعطيل الحريات الأساسية، وفرْض عقوبات وغرامات من دون محاكمة، ويمكن مراقبة الصُّحُف أو إغلاقها بذريعة حماية الأمن القومي.

جاء في تقرير مشترك للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نُشِر في 25 سبتمبر 2011 عن حرية الصحافة في مصر بعد ثورة 25 يناير الشعبية، أن تغطية الصحافة المحلية للأنشطة الحكومية ظلت منحازة جزئيًّا ومحكومة بالاستقطاب الذي كان سائدًا قبل الثورة (www.anhri.net/en/)، وذكر التقرير أيضًا أن الإعلام الرسمي تعامل مع أخبار وقضايا المجلس العسكري بالطريقة ذاتها التي تعامل فيها مع الرئيس المخلوع مبارك، وبحسب التقرير فإن وسائل الإعلام الرسمية وضعت صور أعضاء المجلس ورئيس الوزراء عصام شرف بدل صور الرئيس مبارك وابنه جمال. وأضاف التقرير أن غياب التغيير في تغطية الإعلام الرسمي يمكن أن يُعزى إلى عاملين: أولًا، أن العاملين في الإعلام الرسمي أيام مبارك واصلوا العمل من دون تغيير بعد الثورة، على الرغم من تغيير قيادة البلاد. ثانيًا، من الصعب على أي مؤسسة إعلامية أن تغيِّر فجأة عقودًا من الآليات القديمة، واعتماد منهجيات جديدة في مدة زمنية قصيرة؛ ولذا فقد انتقد بعض المعلقين ومنهم: سعيد شعيب، وهويدة مصطفى، ونبيل عبدالفتاح أداء المجلس العسكري وإتباعه السياسة السابقة لنظام مبارك. فمثلًا، أشار سعيد شعيب إلى أن الضغوط والقوانين التي كانت مفروضة في حُكْم مبارك استمرت أيام حكم العسكر.

وقد جرت نقاشات كثيرة بعد ثورة 25 يناير 2011 عن إعادة هيكلة الإعلام الرسمي، لكن الحال بقي كما هو. وقد يعود غياب التغيير إلى سببين: أولًا؛ لأن الإعلام الرسمي ظل تحت سيطرة الحكومة، وثانيًا، وجود قوانين تسمح للنظام السياسي بفرض هيمنته وتدخله وإغلاقه أي قناة إعلامية في أي وقت، والسماح في الوقت ذاته لقنوات أخرى بكسّر هذه القوانين (http://anabic.Youm7.com). في الاتجاه ذاته، قالت الخبيرة الإعلامية هويدة مصطفى: إن الإعلام الرسمي ظل يُعبِّر عن المجلس العسكري ويتلقى الأوامر منه، واستغل المجلس هذا الإعلام للترويج لوجهة نظره.

وفي الختام، على الرغم من التغييرات المهمة في المشهد الإعلامي بعد 25 يناير 2011، إلا أن الموقف الرسمي في الإعلام في تلك المرحلة ظل متباينًا. ومقارنة بالأنظمة السياسية التي سبقته، فإن المجلس العسكري اتخذ موقفًا منفتحًا نظريًّا تجاه الإعلام، لكنه على الجانب العملي فرض قيودًا مشددة على الصحافيين، وفشل في توفير بيئة ديموقراطية حقيقية في البلاد[1].

تطوُّر الإذاعة المصرية

في جميع مراحل تطوُّر الإعلام الجماهيري في العالم العربي، ظلَّت مصر الدولة الرائدة، فمنذ بداية الخمسينيات، وبعد استقلال مصر عن الاحتلال البريطاني، أدرك الرؤساء الذين تعاقبوا على البلاد أهمية الإعلام في تحقيق التنمية الوطنية. ويعود ظهور الإذاعة في مصر إلى بدايات القرن العشرين، لكنها لم تبدأ رسميًّا إلا في مايو

(1) شهدت مصر تطورات كثيرة بعد انتخاب محمد مرسي رئيسًا للبلاد في 30 يونيو 2012، وعزله في انقلاب عسكري واعتقاله، عام 2013 وتولي الحكم عبد الفتاح السيسي. وبحسب تقرير للمرصد العربي لحرية الإعلام فقد تغيرت الخريطة الإعلامية منذ تولي السيسي للحكم؛ حيث أغلقت قنوات تلفازية كثيرة، منها قناة مصر25 والناس والحافظ والشباب والفتح، وطال الإغلاق 27 وسيلة إعلامية. وعلى الرغم من حماس بعض الصحفيين في دعم السيسي إلا أن ذلك لم يعفيهم من غضب النظام عندما انتقدوه، وقد أُخضعت وسائل الإعلام لمزيد من الضغوط بعد إعلان حالة الطوارئ في البلاد يوم 10 إبريل ـ2017 المترجم.

1934، عندما انطلقت الإذاعة الرسمية التي كانت تديرها شركة ماركوني البريطانية. الإذاعة المصرية بدأت خاصة من أفراد مثل أحمد صادق الجواهرجي. وفي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين وُجِد أكثر من 100 محطة إذاعية خاصة مملوكة لأفراد أو شركات.

يمكن تقسيم تاريخ الإذاعة المصرية إلى المراحل الآتية:

المرحلة الأولى (من 1934–1947)؛ اتسمت هذه المرحلة بعقد لمدة عشر سنوات بين الحكومة المصرية وشركة ماركوني البريطانية؛ لتوفير الخدمة الإذاعية، التي كانت تحت الإشراف المباشر لوزارة المواصلات، وفي العام 1939، انتقل الإشراف على الإذاعة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الشركة البريطانية أيضًا.

المرحلة الثانية (من 1947–1952)؛ شهدت هذه المرحلة نهاية عقد شركة ماركوني في 4 مارس 1949، قبل سنتين من تاريخ انتهائه، استجابة لمطالب الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان القانون 1949/98 أكثر ما ميَّز هذه المرحلة، حيث حدَّد حقوق الإذاعة المصرية وواجباتها لتشمل: رصْد محطات الإذاعة كلها، والسماح بفتح استوديوهات جديدة، وتشجيع تبادل البرامج بين المحطات. وظلت وزارة الشؤون تشرف على الإذاعة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم انتقلت المسؤولية إلى وزارة الداخلية، إلى أن جاءت ثورة يونيو 1952.

المرحلة الثالثة (1952–1981)؛ لجأت ثورة 1952 إلى تأميم المؤسسات والمشروعات، ومنها الإذاعة التي أصبحت الصوت المعبر عن سياسات الحكومة. وقد استثمر جمال عبدالناصر الإذاعة في حشد الجماهير العربية، ودعْم أفكاره القومية، وكانت إذاعة **صوت العرب** لسان حال النظام وأداته؛ لنشر أهداف عبدالناصر في إثارة الجماهير ضد الاستعمار، وإطلاع الجماهير العربية على مساوئ الحكومات.

ولهذا السبب، وُضِعت الإذاعة تحت الرقابة الحكومية المشددة، واستُخدِمت لكسر حاجز الأمية للوصول إلى الجماهير. وإضافة إلى ذلك، ركزت معظم البرامج الإذاعية على التسلية والتطوير، وصُدِّرت إلى بقية الدولة العربية.

المرحلة الرابعة (1980–1990)؛ بدأت مرحلة جديدة في أبريل 1981 مع تطبيق نظام الشبكات الإذاعية، حيث قُسِمت خدمات البث الإذاعي إلى سبع شبكات: البرنامج العام، وصوت العرب، والشباب والرياضة، والإذاعات المحلية، والشبكة التجارية، والشبكة الدينية، والشبكة الثقافية.

المرحلة الخامسة (بعد 1990)؛ حدث تغيير هائل في المشهد الإعلامي العربي بعد عام 1990، وبخاصة في مصر؛ حيث شهدت هذه المرحلة ظهور وسائل الإعلام الخاصة، وافتتاح محطات تلفازية فضائية، وتتألف المحطات الإذاعية المصرية حاليًّا من تسع شبكات تبُث ما مجموعه 117106 ساعات إرسال، هي: البرنامج العام، والشرق الأوسط، وصوت العرب، والقرآن الكريم، والإذاعة والشباب، والإذاعات المتخصصة، والإذاعة الثقافية، والخدمة الموجهة، والإذاعات المحلية. كما توجد أيضًا خدمة الإذاعة الخارجية، التي تبُث للدول الأجنبية بـ 38 لغة، وعلى الرغم من جو الحرية التدريجي النسبي، فإن نظام البث المرئي والمسموع في مصر لا يزال يخضع لوزارة الإعلام، التي تشرف على أنشطة البث، وتعيين العاملين، وتحديد سياسات عمل الإذاعة والتلفاز.

تطوُّر التلفاز المصري

بعد ثورة 1952، أصبح الرئيس جمال عبدالناصر مهتمًّا بإنشاء محطة تلفاز في مصر؛ لأنه كان يسعى إلى ترسيخ الموقع القيادي لمصر في العالم العربي ثقافيًّا وسياسيًّا؛ لهذا السبب، صدر قرار رئاسي حدَّد سلسلة من الأهداف للبث الإذاعي

والتلفازي، منها: تطوير معايير الفنون والثقافة، من خلال برامج متطورة، ونشر الثقافة بين الجماهير ونقل الأخبار الوطنية والعالمية. وتركزت سياسة الحكومة على توفير خدمة الإذاعة والتلفاز لأكبر عدد ممكن من الناس.

يعود تاريخ التلفاز المصري إلى عام 1959، عندما وقعت الحكومة المصرية اتفاقًا مع شركة الإذاعة الأمريكية لتوفير خدمة تلفازية كاملة، لذلك فقد بدأ التلفاز المصري البث في 21 يوليو 1960 في العيد الثامن للثورة المصرية. بعد عام 1974، وهو العام الذي فُتِح فيه الباب رسميًّا على الغرب، ازداد عدد البرامج الغربية المعروضة على التلفاز المصري. وعلى العكس من الدول العربية الأخرى، استطاعت مصر بدء الإنتاج التلفازي من دون استيراد معدات هندسية من الخارج، ويعود ذلك إلى خدمات البث وصناعة الأفلام الممولة جيدًا التي كانت متوافرة في ذلك الوقت، وبدأ التلفاز المصري في بث برامجه على قناتين، ثم أضيفت قناة ثالثة، وأوقفت بعد حرب يونيو/حزيران 1967 مع (إسرائيل).

كان الهدف الرئيس للقناة الأولى هو تقديم تشكيلة من البرامج المتنوعة، والأخبار، وبرامج تنموية وتربوية. أما القناة الثانية التي بدأت البث في يوليو 1961، فكانت مخصصة لعرض البرامج الثقافية والتدريبية، بما في ذلك برامج عن الثقافات والحضارات الأجنبية، وكان جزء كبير من هذه البرامج يُبَث على الهواء مباشرة، ويُسجَّل قسم آخر على أشرطة.

في السنوات الأولى، بث التلفاز عددًا كبيرًا من البرامج الأجنبية، كان معظمها أمريكيًّا وبريطانيًّا، وشهدت المرحلة التي أعقبت حرب 1967 تراجعًا في عدد البرامج الأجنبية، حيث لم تَعُد مثل هذه البرامج مقبولة؛ بسبب قطع العلاقات مع الولايات المتحدة وبريطانيا؛ لموقفهما المساند لإسرائيل في تلك الحرب. وبعد عام 1974، وبعد الانفتاح على الغرب، عاد عدد البرامج الأجنبية إلى الزيادة. مع بداية التسعينيات من

القرن الماضي، أخذ التلفاز المصري يُطبِّق خطة لوقف العمل بالمركزية الإعلامية، وذلك من خلال السماح لقنوات التلفاز المحلية، بأن تغطي مناطق معينة في البلاد. نشاط البث المرئي والمسموع محكوم اليوم بالقانون رقم 13 لسنة 1979 والمعدل بقانون رقم 223 لعام 1989. وقد أنيطت مسؤولية البث، طبقًا لهذا القانون، إلى ما يعرف باتحاد الإذاعة والتلفاز. وعلى الرغم من استقلاليتها الإدارية، إلا أن هذه المؤسسة خاضعة للإشراف الحكومي. وينص هذا القانون على أن هدف الاتحاد هو نقْل رسالة الإذاعة والتلفاز سياسة وتخطيطًا وتنفيذًا في إطار السياسة العامة للمجتمع ومتطلباته الإعلامية. ويقصد من هذا القانون وتعديلاته ضمان أن تخدم برامجُ البث أنشطةَ السلطة القائمة من خلال حشْد التأييد الشعبي للنظام السياسي وتوجيه الرأي العام.

يضاف إلى ذلك أن اتحاد الإذاعة والتلفاز يتبع وزير الإعلام، ما يعكس نظام الرقابة المركزي؛ حيث إن فلسفة قيادة هيكلة الإعلام تدعم استخدام وسائل البث بوصفها أدوات للرقابة الاجتماعية والسياسية.

أنظمة البث والسلطة السياسية

تخضع شركات الإذاعة والتلفاز في معظم الدول العربية تقريبًا إلى رقابة مشددة أكثر من الصحافة؛ نظرًا إلى أنها تتخطى حواجز الأمية، وتصل إلى جمهور أوسع. لهذا، فإن الحكومات في العالم العربي تحتكر ملكية مؤسسات البث وعملياتها وإداراتها، ولهذه السياسة أسباب عدة، منها: إضافة إلى استخدام الحكومات لها لحشد التأييد الشعبي، والترويج للخط السياسي، فإن تكلفة إنشاء محطة إذاعة أو تلفاز في دول العالم النامية، أعلى من إصدار وسائل الإعلام المطبوعة، ولهذا فإن قلة من الناس يستطيعون دفْع التكاليف المترتبة على ذلك. وفي الحقيقة، إن أنظمة البث كانت تخضع إلى رقابة شديدة حتى منذ أيام الاحتلالين البريطاني والفرنسي، ولم يتغير الحال بعد الاستقلال عما كان عليه الحال تحت الاستعمار الأجنبي.

عن ذلك يقول عايش (1002):

«كان التلفاز في الدول المستقلة حديثًا احتكارًا لهذه الحكومات؛ حيث استخدمته لخدمة أهداف التنمية الوطنية. ونظرًا إلى الاحتكار والرقابة فقد كانت مؤسسات التلفاز لا تتمتع عمليًّا بأي استقلال في إدارة عملية التحرير، وكانت هذه المؤسسات تعتمد على التمويل الحكومي؛ لذا فإن العاملين فيها كانوا يُعدُّون موظفين حكوميين بيروقراطيين».

في مصر، أدرك الثوريون أهمية الإذاعة منذ البداية، فسعوا إلى السيطرة عليها، ثم استخدموها أداة سياسية لتوجيه الجماهير، ونشر أيديولوجيات الأنظمة الحاكمة. وقد ظلت الإذاعات تخضع لسلطة وزارات الإعلام السياسية، التي أدارت عمليات البث، وعيَّنت الموظفين، وحددت سياسات العمل في الإذاعة والتلفاز.

هذا ما فعلته القيادة الجديدة عام 1952، التي أرادت إيصال الرسائل القومية إلى معظم الشعوب العربية، التي كانت لا تزال تحت الاحتلالين البريطاني والفرنسي. وكما ذكرنا سابقًا، فعندما تولى جمال عبدالناصر السلطة أصبحت وسائل الإعلام التي أسسها، ومن ضمنها إذاعة **صوت العرب**، الأكثر تأثيرًا في العالم العربي.

وفي هذا السياق، كانت الإذاعة وسيلة فاعلة لتتحدث بها مصر إلى الشعوب العربية، وأصبحت أداة سياسية وثقافية في يد الحكومة.

بعد زيارة أنور السادات الكيانَ الصهيونيَّ وتوقيعه اتفاق السلام، استخدمت الدول العربية المعارضة الإذاعةَ لمهاجمة هذا الاتفاق. ومع أن الصحافة المطبوعة شهدت في عهد أنور السادات وحسني مبارك تغييرات مهمة فيما يتعلق بالتنوع وحرية التعبير، فإن البثين الإذاعي والمرئي لم يشهدا مثل هذا التغيير.

لقد ظلت الحكومات تنظر إلى أي شخص يملك مطبعة ذات قدرة فنية، ويستطيع الوصول إلى النخبة المثقفة والمتعلمة على أنه تهديد كبير، ولكن ليس بخطورة محطات الإذاعة والتلفاز، التي تستطيع البث لملايين المستمعين والمشاهدين.

وسائل الإعلام الجديدة واستجابة النظام في مصر

عن وسائل الإعلام الجديدة، وردة فعل النظام في مصر يقول ماكلوهان (McLuhan, 1964) في كتابه **فهم وسائل الإعلام** Understanding Media: «إن (محتوى) أي وسيلة اتصال هو دائمًا وسيلة أخرى»، ويضيف: «إن وسائل الإعلام الجديدة ليست ظاهرة جديدة بالكامل، فهي تنشأ من وسائل الإعلام القديمة في عملية معقدة من خلال إعادة التأسيس والاستخدام لأغراض أخرى». وبهذا المعنى، أطلق بولتر وجروسين (Bolter & Grusin 1999) على عملية تمثيل وسيلة في صورة وسيلة أخرى وصف (العملية العلاجية)، وقالا إن (العملية العلاجية) ميزة لوسائل الإعلام الرقمية الجديدة، حيث تحولت تركيبة الإنترنت من وسيلة فشلت – مثل وسائل الإعلام التقليدية– في تزويد المستخدمين بفرص تفاعلية إلى تقنية أكثر حيوية تُمكِّن من المشاركة في عملية وضع المحتوى.

لقد أثبتت شبكة الإنترنت حضورها بصفتها وسيلة التواصل مطلع القرن الحادي والعشرين، وقد عزز انتشار وسائل الإعلام الجديدة التزاحم من الجماهير، ما أدَّى إلى زعزعة أسس النظام الإعلامي القائم (McQuail et al. 1998). وأدَّت أشكال الإعلام الجديدة هذه إلى إثارة المجتمع المصري، وغيَّرت المشهد الإعلامي جذريًّا، وجلبت معها عهدًا جديدًا من تنويع الأفكار والنقاشات العامة، التي حولت التركيز بعيدًا عن ملكية الدولة والسيطرة والهيمنة المباشرة. وقد لاحظ الصحافي الأمريكي توماس فريدمان أن الإنترنت، والمدونات، وشبكات التواصل الاجتماعي، ومنها: الفيسبوك ويوتيوب والرسائل النصية من خلال الهواتف الجوالة، وخاصة بين الشباب، وفَّرت

لمواطني الشرق الأوسط أدوات تواصل للحشد السياسي، وانتقاد القيادات بقسوة بعيدًا عن سيطرة الحكومات (The New York Times, 14June 2009). وفي الاتجاه ذاته، قال خميس (2008): إن هذه التغييرات في ساحة الإعلام شجعت على ظهور حوارات ونقاشات سياسية جديدة، وتشكيل مؤثرات إعلامية جديدة، وزيادة موجة النزوع إلى الليبرالية والديموقراطية في المنطقة العربية. وبدوره، أوضح لينش (Lynch, 2005): كيف أصبحت وسائل الإعلام الجديدة محركات للتغيير، لها القدرة ليس على وضع برامج شعبية فحسب، وإنما أيضًا شجعت المواطنين على التظاهر ضد الأنظمة الحاكمة. وفي هذا السياق أيضًا، قال فارس (2010): «مع أن الحكومات، بما فيها الحكومة المصرية، أصبحت خبيرة في رقابة الأنشطة على الإنترنت، إلا أن شبكات التواصل الاجتماعي جعلت مهمة الحكومات في السيطرة على فضاءات الإعلام مستحيلة، على عكس ما اعتادته في الماضي». الجزء اللاحق يناقش، باختصار، تطوُّر وسائل الإعلام الجديدة في مصر، ويتبع ذلك نقاش حول العلاقة بين نظام حسني مبارك وشبكات التواصل الاجتماعي حتى ثورة 25 يناير التي أطاحت به.

يعود أول استخدام لخدمات الإنترنت في مصر إلى أكتوبر 1993، وكان في صورة علاقة بين شبكة الجامعات المصرية والشبكة الأوروبية للبحوث. في ذلك الوقت، قُدِّر عدد المستخدمين بما يتراوح بين 2000 و3000 مستخدم (Abdulla, 2003). ورأى المسؤولون الحكوميون أن الإنترنت لها القدرة على تحفيز التطور السياسي والاقتصادي، ونمو القطاع الخاص، وتوسُّع الاقتصاد الإلكتروني (Farag, 2003). لذا؛ ساندوا استخدام الإنترنت؛ لنقل مصر إلى مجتمع قائم على المعرفة، ما يُمكِّنها من اللحاق بالدول الغربية في الميادين الاجتماعية والاقتصادية، وضمان استمرار موقع مصر القيادي في العالم العربي. وفي خضم هذه القيم والاستخدامات المتنافسة، انتصرت الأولويات الاقتصادية والتجارية.

بعد عام 1994، أصبحت شبكة الإنترنت في مصر خدمة عامة، ليست للقطاع التربوي فحسب، وإنما أيضًا للمجتمع التجاري. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد المستخدمين من 2000 عام 1994 إلى أكثر من ربع مليون في بداية عام 1997. وفي عام 1996، حلَّت سياسة الوصول المفتوح مكان سياسة الوصول الحر للإنترنت حيث جرت خصخصة خدمة الوصول إلى الإنترنت المقدمة للقطاع التجاري، وبدأ 12 من مزودي خدمة الإنترنت الخاصة العمل للمرة الأولى. وبعد سلسلة من المقالات الناقدة في الصحافة الرسمية، زعمت أن الإنترنت تُستخدَم لنشر مواد ثورية تحريضية، أُعلِن إنشاء جمعية إنترنت مصر؛ لتتولى شؤون التنظيم القانوني للإنترنت.

في عام 2000، قُدِّر عدد مستخدمي الإنترنت في مصر بنحو 220 ألف مستخدم، معظمهم في القاهرة والإسكندرية، وفي عام 2002، قُدِّر هذا العدد بنحو مليون مستخدم، وكان هذا العدد أعلى نسبة نمو في الشرق الأوسط.

في المدة من بداية 2008 إلى الربع الأول من عام 2009، ارتفع العدد من 11 مليونًا إلى 13 مليون؛ أي ما يقارب 17% من تعداد السكان، وبمعدل نمو سنوي يتراوح بين 20 و30%. دفعت هذه المعدلاتُ الباحثين في شؤون الإعلام إلى القول إن هذا العدد الكبير يؤهل الإنترنت لتكون وسيلة إعلامية مؤثرة في الرأي العام، وردَّت الحكومة على هذه الزيادة بفرْض قيود لمراقبة المستخدمين.

في يونيو 2006، قضت المحكمة الإدارية العليا بأن وزارة الإعلام ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لهما الحق في حجب المواقع الإلكترونية ووقفها أو إغلاقها، إذا رأتا أنها تهدد الأمن القومي. وتزامن ذلك مع قيام سلطات الأمن بإغلاق عدد من مواقع الإنترنت، والمدونات، ومقاهي الإنترنت، وأنواع الصحافة الإلكترونية الأخرى.

كان عبدالكريم عامر، 22 سنة، أول المُدَوِّنين الذين حُكِم عليهم بالسجن أربع سنوات بداية من عام 2007، بعد إدانته بتهم عدة مسيئة للرئيس مبارك، ثم تبع ذلك

اعتقال عدد آخر من المدونين بطريقة غير قانونية أيامًا عدة بأمر من وزير الداخلية. لذاصَنَّفت منظمة صحفيون بلا حدود ولجنة حماية الصحافيين مصر بأنها من أسوأ الدول فيما يتعلق بعدم السماح بالنشر الإلكتروني، وعدم الالتزام بالمواثيق الدولية التي تمنع مراقبة المواقع الإلكترونية.

على الرغم من الرقابة المفروضة على النشر الإلكتروني في عهد حسني مبارك، فإن المدونين بدؤوا يكوِّنون مجتمعًا افتراضيًّا مهمًّا له تأثير سياسي واجتماعي وثقافي في الرأي العام، وجذبوا جيلًا جديدًا من الناشطين السياسيين. في البدايات، كان أهم المدونين المصريين ينشرون تعليقاتهم بالإنجليزية، ومنها: العربي وبهية وفرعون الكبير ... وآخرون. وفي الحقيقة، إن أي دولة في المنطقة لم تشهد تأثيرًا من المدونين والأنشطة الإلكترونية الأخرى أكثر مما عرفته مصر. وقد اعتقل نظام حسني مبارك عام 2008 أكثر من 100 مدون.

من المهم أيضًا الإشارة إلى أن العلاقة بين المدونين والصُّحُف كانت متوترة بسبب المنافسة بينهم، خاصة أن بعض المدونين أخذوا يصفون أنفسهم بالصحافيين الجدد، لكن هذه العلاقة أخذت تتطور إلى علاقة تعاون.

يعتمد المدونون السياسيون على مصادر مرتبطة بالصُّحُف المستقلة، وبرامج التلفاز، والمعلومات المنشورة على مواقع منظمات حقوق الإنسان، وهذه المواقع غالبًا ما تكون ناقدة ومعارضة للحكومة، وقد شملت هذه الانتقادات بيانات تدين فساد النظام الحاكم، وعدم احترام دور القضاء، وإساءة استغلال السلطة، والقيود على المظاهرات، والنقابات، وملاحقة نشطاء الإنترنت.

نادرًا ما اندمج المدونون مع روابط الإعلام الرسمي، لذلك أصبحوا يتحدثون بحرية أكبر؛ لأن سلطان الحكومة في الحد من وصولهم إلى الإنترنت محدود. فمثلًا، عادة ما يستخدم المدونون السياسيون مقاهي الإنترنت لجمع الأخبار والتقارير من

نشطاء آخرين عن الاحتجاجات والاعتقالات، وعندما يضعون رسائلهم على موقع إلكتروني، فإنها سرعان ما تُبَث إلى جمهور واسع من القراء. وحتى عندما يُعتقَل بعض الأعضاء، فإن الآخرين يواصلون نشْر أخبار عن الاعتقالات، فيتخطون بذلك القيود التي تفرضها الحكومة على وسائل الإعلام الرئيسة. ويقول أحد المعلقين: «لا أحد يستطيع منْع المدونين من التدوين أو قراءة ما يودون قراءته على الإنترنت. وما دام هناك إنترنت، فستظل هناك طرق للتحايل على الرقابة والقيود. يمكنهم غلْق موقع إلكتروني، لكنك تستطيع إنشاء موقع آخر».

أثار المدونون السياسيون أمام الرأي العام قضايا تجاهلتها الصحافة التقليدية طويلًا، وهذه الحقيقة واضحة فيما يتعلق بالتحرشات الجنسية، وتعذيب المعتقلين، واستغلال السلطة، وبلطجة الشوارع، والفشل في الاعتراف بالحقوق المدنية، والمظاهر المطالبة بتحسين الظروف المعيشية وبالإصلاح السياسي. وضمن السياق المصري، وضَع المدونون برنامجًا للحديث عن موضوعات أخرى مهمة، كانت الصحافة تتجاهلها، كما فتحوا المجال أمام الناس ليتحدثوا عن القضايا السياسية، ويسمعوا آراءهم.

يضاف إلى ذلك أن المدونين السياسيين قدموا أفكارًا ومعلومات يمكن البناء عليها ومتابعتها، وهذا يعني وجود تعاون بين المدونين ووسائل الإعلام التقليدية. وهكذا، أصبح المدونون جزءًا من فضاء التنافس في جمْع الأخبار ونشرها، وكثيرًا ما يوفرون محتوى بديلًا لما يُقدَّم في وسائل الإعلام التقليدية، ويمكننا استنتاج أن المدونين قد نجحوا في وضع برنامج لقضايا كثيرة لم تغطها الصحافة التقليدية إلا نادرًا.

الخلاصة هي أن الجيل الثاني من الإنترنت في صورة المدونين ووسائل التواصل الاجتماعي قد وفر قنوات محمية، لا تستطيع السلطات الحكومية إسكاتها (Howard & Hussain, 2012). لقد انطلقت الثورة المصرية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي على الإنترنت قبل انطلاقة النشاط الفعلي على الأرض في 25 يناير 2011، وهكذا تكون

الثورة قد تحولت من العالم الافتراضي إلى العالم الواقعي، واستطاع الناس أنفسهم التواقون إلى الحرية بعد 30 عامًا من الحكم القمعي، أن يجبروا مبارك على الاستقالة في مظاهرات سلمية مدتها 18 يومًا.

الهوامش

1. محمد علي باشا (حكم من 1805–1845) وهو مؤسس مصر الحديثة.
2. المادة 3 من القانون رقم 96 لعام 1996 (الجريدة الرسمية عدد 25، 30 يونيو 1996).
3. أسست قناة دريم، أول محطة تلفاز خاصة، في نوفمبر 2001. ويملكها رجل الأعمال أحمد بهجت. المحطة الثانية المحور تأسست في عام 2002 ويملكها رجل الأعمال حسن راتب واتحاد الإذاعة والتلفزيون.
4. هدف قناة دريم الأساسي هو عرض توعية وإعلانات للجمهور، وكذلك برامج التسلية من خلال بث آخر الأغاني المسجلة على الفيديو، وإجراء مقابلات مع المشاهير في المجالات المختلفة.

* * *

المراجع

Abdulla, R. (2003) *The Uses and Gratifi cations of the Internet Among Arab Students in Egypt.* Unpublished thesis. University of Miami, Miami.

(2006) An overview of media developments in Egypt: Does the internet make a difference?, *Global Media Journal (GMJ), Mediterranean Edition*, 100-88 ,1.

Abd El-Magid, L. (2001) *Communication Legislations in Egypt,* in Arabic. Cairo: Dar Al-Arabi Linasher Wa Al-Tawzea.

Abu-Zeid, F. (1977) *Crisis of Democracy in the Egyptian Press*, in Arabic. Cairo: Maktabat Madboly.

(2000) Problems of political communication in Egypt: Workshop on 26 June 2000. *The Egyptian Journal of Public Opinion Research*, in Arabic. Cairo: Cairo University.

Amin, H. (1998) American programmes on Egyptian television. In Y. Kamalipour (ed.), *US Images Around the World.* New York: SUNY Press, pp. 34-319.

(2002) Freedom as a value in Arab media: perceptions and attitudes among Journalists. *Political Communication*, 35-125 ,(2)19.

Amin, H., and Boyd, D. (1993) The impact of home video cassette recorders on the Egyptian film and television consumption patterns. *European Journal of Communication*, 7-2 ,(1)18.

Amin, H., and Napoli, J. (1997) De-Westernizing' of media studies: The Middle East experience, paper presented at the workshop on *De-Westernizing Media Studies.* Seoul, Korea, 20-16 November.

(2000) Media and power in Egypt. In James Curran and Myung-Jin Park (eds), *De-Westernizing Media Studies.* London: Routledge, pp. 88-178.

Ayad, K. (2001) *The Developmental Dimensions of the Egyptian Media Role in the Peace Process: A Content Analysis Study with a Future Perspective.* Unpublished doctoral thesis. University of Leicester, Leicester.

Ayish, M. (2002) Political communication on Arab world television: evolving patterns. *Political Communication*, 54-137 ,19.

Black, J. (2007) Egypt's press: More free, still fettered. In *Arab Media and Society*. Cairo: The American University. Available at: www.arabmediasociety. com/ articles/downloads/2008011423035_ams4_jeff_black (accessed 4 march 2013).

Bolter, J., and Grusin, R. (1999) *Remediation: Understanding New Media*. Cambridge: Mitt Press.

Boyd, D. (1999) *Broadcasting in the Arab World: A Survey of the Electronic Mediain the Middle East*, 3rd edn. Ames, IA: Iowa State University Press.

Dabbous, S. (1994) Mass media in Egypt. In Y. Kamalibour and H. Mowlana (eds), *Mass Media in the Middle East: A Comprehensive Handbook*. London: Greenwood Press, pp. 73-60.

Egyptian State Information Service. Available at: www.egypt.gov.eg/ (accessed 10 July 2011).

El-Halawani, M. (1987) *The Broadcasting System in the Arab World*, in Arabic. Cairo: Dar El Fiker Al-Arabi.

Elmasry, M. (2011) Producing news in Mubarak's Egypt: An analysis of Egyptian newspaper production during the late Hosni Mubark era. *Journal of Arab & Muslim Media Research*, 2)4 and 44-121 ,(3.

Farag, A. M. (2003) The internet in Egyptian society and its use as a news medium. Unpublished doctoral thesis. Faculty of Graduate Studies and Research, McGill University.

Faris, D. (2010) Revolutions without revolutionaries? Social media networks and regime response in Egypt. Unpublished dissertation. Faculty of Graduate Studies and Research, University of Pennsylvania.

Hafez, S. (1990) The political files of the Egyptian press. (in Arabic). *Communication Studies*. Cairo, Egypt, (72-60 (4.

Hamada, B. (1993) *The Role of Mass Media and Political Decision Making in the Arab World* (in Arabic). Centre for Arab Unity Studies, Beirut: Lebanon.

Hamdy, N. (2008) Building capabilities of Egyptian journalists in preparation for a media in transition. *Journal of Arab and Muslim Media Research*, 37-215 ,(3)1.

— (2001) The Arab image in the minds of western image-makers. *The Journal of International Communication*, 35-7 ,7.

Hopwood, D. (1982) *Egypt: Politics and Society, 1981-1945*. London: George Allen and Unwind.

Howard, P. N., and Hussain, M. M. (2012) Egypt and Tunisia: The role of digital media. In L. Diamond and M. F. Plattner (eds), *Liberation Technology; Social Media and the Struggle for Democracy*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, pp. 23_110.

Ibrahim, H. (1994) The press and political authority in the Arabic world. Unpublished doctoral thesis. Cairo University, Cairo.

Idris, F. (1998) The nature and role of the Arab press in the Arab foreign policy. Unpublished doctoral thesis. University of Leicester, Leicester.

Iskandar, A. (July 2006) *Paradox of the Free Press in Egypt*. USEF Expert Panel Discussion Notes, Washington, DC.

Khamis, S. (2008) Modern Egyptian media: Transformations, paradoxes, debates and comparative perspectives. *Journal of Arab and Muslim Media Research*, 77_259 ,(3)1.

Lahlali, M. (2011) *Contemporary Arab Broadcast Media*. Edinburgh: Edinburgh University Press.

Lynch, M. (2005), Assessing the democratizing power of Arab satellite TV. *Transnational Broadcasting Studies Journal (TBS)*, 5_150 ,1.

McLuhan, M. (1964) *Understanding Media: The Extensions of Man*, New York: McGraw Hill Book Co.

McPhail, T. (2006) *Global Communication, Theories, stakeholders, and Trends*, 2nd edn. Blackwell publishing.

McQuail, D. (2005) *Mass Communication Theory*, 5th edn, London: Sage.

McQuail, D., Graber, D., and Norris, P. (1998), Conclusion: Challenges for public policy. In Graber, D. McQuail and P. Norris (eds), *The Politics of the News: The News of Politics*. Washington, DC: Congressional Quarterly Press, pp 57_251.

Mellor, N. (2005) *The Making of Arab News*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield. Mohamed, A. S. (2011) Between the hammer and the anvil: Blogs, bloggers, and the public sphere in Egypt. Unpublished dissertation. Faculty of Graduate Studies and Research, McGill University.

Mohammed, H. (2008) Political communication and agenda_setting, a case study of the Egyptian newspapers. Unpublished dissertation. University of Leicester.

Morris, M., and Ogan, C. (1996)The Internet as a mass medium. *Journal of Communication*, 50_39 ,(1)46.

Negida, S. (1988) Journalism and political life in Egypt in the period from December 1953 to 1945. Unpublished doctoral thesis. Faculty of Mass Communication, Cairo University.

Rugh, W. (2000) The Arab Press: News media and political process in the Arab world. In J. Curran and M. Park (eds), *De-Westernizing Media Studies*. London: Routledge, p. 181.

(2004) Arab Mass Media Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics. Praeger Publisher.

Sakr, N. (2005) The changing dynamics of Arab journalism. In Hugo De Burah (ed.), *Making Journalists*. London: Rutledge, pp. 2007) .56-142) *Arab Television Today*. London: I.B. Tauris.

Saleh, M. (2000) Private broadcasting in Egypt: Prospects and concern a case study. Unpublished MA dissertation. The American University, Cairo.

Severin, W. J., and Tankard, J. W. (1992) Communication Theories: Origins, Methods and Uses in the Mass Media, 3rd edn, New York: Longman. (2001) Communication Theories: Origins, Methods and Uses in the Mass Media, 5th edn, New York: Longman.

Showman, M. (2002) *The History of the Egyptian Media*, in Arabic. Cairo: Dar Al-Arabi Linasher Wa Al-Tawzea.

Vatikiotis, P. (1991) *The History of Modern Egypt, from Mohamed Ali to Mubarak* (4th edn). London: Weidenfeld and Nicholson.

Zayani, M. (2008) The challenges and limits of universalist concepts: Problematizing public opinion and a mediated Arab public sphere. *Middle East Journal of Culture and Communication*, 79-60 ,1.

* * *